واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر

أ/ صالحي محمد يزيد
أ.د/ بن بريكة عبد الوهاب
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حوكمة الشركات في الجزائر على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، لغرض معرفة درجة توافق تطبيق حوكمة الشركات في هذه الشركات ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومبادئ ميثاق الحكم الراشد، ومن تم تقديم التوصيات اللازمة ، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحث بإعداد استبيان وتحليله عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وقد وزعت 50نسخة منه على المدققين الداخلين وأعضاء مجلس الإدارة توصلت الدراسة إلي أن المؤسسات محل الدراسة تطبق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومبادئ ميثاق حكم الراشد.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، ميثاق حكم الراشد، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

Abstract :

This study aims to identify the reality of corporate governance in Algeria listed Stock Exchange companies in order to know the application of corporate governance in these companies and principles of corporate governance e degree of agreement and provided the necessary recommendations, and to achieve the objectives of the study and hypothesis testing researcher has prepared a questionnaire and analyzed by program SPSS, 50 copies were distributed. the study found that educational establishments replace apply the principles of corporate governance.

Key words: Corporate governance, the Charter of good governance, the Organization for Economic Co-operation and Development

المقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي وادئها الاقتصادي، وقد فرض دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) أن تكون مبادئ حوكمة ضمن الحزمات المقدمة للسلطة العمومية، خاصة وانه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في الاقتصاد الوطني، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، إلى جانب المناخ الاستثماري الغير مشجع، ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت "**بلجنة الحكم الراشد**"، قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009.

مشكلة الدراسة :

للتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي :

ما مدى التزام الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بمبادئ حوكمة الشركات ؟

من خلال السؤال الرئيسي تنبثق الأسئلة التالية:

- ✓ ما المقصود بحوكمة الشركات ؟ وما هي أهم مبادئها؟
- ✓ ما هو ميثاق الحكم الراشد؟ وما هي أهم المبادئ الذي جاء بها ؟

فرضيات الدراسة :

1. تطبق الشركات الجزائرية محل الدراسة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية.
2. تطبق الشركات الجزائرية محل الدراسة مبادئ حوكمة الشركات الموجودة في ميثاق الحكم الراشد
3. لا توجد مشاكل في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تقدم معلومات شاملة وتفصيلية عن مفهوم حوكمة الشركات والذي شاع استخدمها في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور الأزمات المالية العالمية ومحاولة إلقاء الضوء على كيفية عمل حوكمة وقياس فيما إذا كان بإمكان تطبيقها في الجزائر.

أهداف الدراسة :

1. التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة.
2. التعرف على ميثاق الحكم الراشد في الجزائر ومبادئ الذي جاء بها .
3. اكتشاف مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالمبادئ المتعارف عليها وميثاق الحكم الراشد.

الدراسات السابقة:

دراسة نقاز(2007) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار، دراسة حالة مجمع صيدال."

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي في العملية الإدارية ودرجة الاستفادة منها، خصوصا في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة بمختلف أصنافها(إستراتيجية، تكتيكية وتنفيذية). توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن متخذي القرارات مهما كانت مستوياتهم الإدارية، فإنهم في حاجة إلى الاعتماد على معلومات ذات نوعية، الأمر الذي يجعل التدقيق الداخلي كأداة مساعدة في توفير هذه المعلومات وضمان نوعيتها، وبالتالي دعم وتفعيل القرارات المتخذة في المؤسسة. ولهذا قام مجمع صيدال باعتماد وظيفة المراجعة الداخلية التي لعبت دورا كبيرا في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعها في المجمع، الأمر الذي جعله يحقق نتائج ايجابية متلاحقة، وقد أوصى الباحث بمعالجة النقائص الملاحظة، منها ضعف الموارد المادية والبشرية والتقنية المتاحة لهذه الوظيفة.[1]

- **دراسة أمينة فذاق(2009) بعنوان:"تأثير حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية علي جودة المراجعة الخارجية دراسة ميدانية "**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على طلب مراجعة خارجية ذات جودة، خلصت إلى أن مجلس الإدارة ولجنة المراجعة تؤثران سلبا على طلب جودة المراجعة الخارجية، ذلك لعدم كفاءة الأعضاء المتواجدة في هاتين الآليتين وحيادهم اتجاه الإجراءات الرقابية الداخلية مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ووظيفة رئيس مجلس الإدارة، هذا ما بين عدم تطبيق الجدي للحوكمة علي مستوي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.[2]

- **دراسة قمان(2012)، بعنوان: "مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية، دراسة ميدانية"**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مساهمة المراجعة المالية في حوكمة الشركات من خلال ضمان الشفافية والإفصاح والتقليل من عدم التماثل في المعلومات بين أصحاب المصالح، وخلصت إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المراجعة المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح الذي يعتبر أهم مبادئ حوكمة الشركات. لكن المؤسسات الجزائرية لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة من حوكمة الشركات، أيضا فيما يخص المراجعة المالية لم تسمو بعد إلى معايير المراجعة الدولية المطبقة.[3]

- **التعليق على الدراسات السابقة :**

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

✓ تركيز حول إيجاد علاقة بين تطبيق المعايير الدولية المحاسبية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

✓ تركيز بعض الدراسات حول مدى أهمية الالتزام بأدوات حوكمة الشركات في زيادة كفاءة وأداء السوق المالي .

▪ بينما تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات باشتمالها علي عدة محاور ذكرت في الدراسات السابقة، تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات وكذا التعرف علي المتطلبات الضرورية لالتزام هذه الشركات بتطبيقها، وكذلك مدى تطبيق نصوص ميثاق الحكم الراشد للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

I. الإطار النظري للدراسة

تعريف حوكمة الشركات:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)": هي النظام الذي يضبط ويوجه أعمال الشركة، حيث يوزع يصف الحقوق والوجبات بين مختلف أطراف مجلس الإدارة أصحاب العلاقة، المساهمين، ويضع الإجراءات والقواعد اللازمة الخاصة باتخاذ القرارات وكما يضع الأهداف والاستراتجيات اللازمة لتحقيقيها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء".[4]

تعريف Shleifer و vishny سنة 1997: "حوكمة الشركات تشمل كل الآليات التي تضمن لمختلف الملاك عائدا على الاستثمار، مع تفادي حصول المدراء أو كبار المساهمين على ملكية جزء من هذه العوائد بشكل مفرط"[5].

تعريف "G.Charreaux": حوكمة الشركات تضم مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها دور في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى هي تلك الآليات التي تتحكم في المجال الذي هو تحت تصرفها[6]."

مبادئ الحوكمة حسب (OECD) 2004:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد قامت بإصدار 6 مبادئ أساسية وهي:

1. **ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث يجب وضع إطار قانوني رقابي على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع القوانين وقواعد الشفافية والالتزام بتطبيقها وتمتع الهيئات الرقابية والمشرفة بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بالمهام على أعلى مستوى .
2. **حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:** وتشمل حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة، نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة والحصول علي عائد من الأرباح وتدقيق القوائم المالية.
3. **المعاملة المتساوية للمساهمين :** هي المساواة في التعامل بين المساهمين، حق التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، حقهم في الدفاع علي الحقوق القانونية، الاطلاع على المعاملات مع المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة.
4. **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يقصد بأصحاب المصالح البنوك العاملين، حملة المستندات، الموردون، العملاء، حيث العمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح وتشمل التعويض على أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر لاتفاقيات متبادلة.
5. **الإفصاح و الشفافية:** يتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور المدقق الحسابات والإفصاح عن الملكية النسبة العظمي من الأسهم، ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية الذي تتعلق بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركات، الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين

التنفيذيين وتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** هي كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة هيكله واجباته القانونية مهامه الأساسية وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، ضمان مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم.[7]

تعريف حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد" 2009:

هي عبارة عن فلسفة تسيرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية للمؤسسة بواسطته: التعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك وبصفة عامة فإن فحوى وتدابير الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق الحكم الراشد يشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة".[8]

مبادئ حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد[9]:

تقوم حوكمة الشركات في الجزائر على المبادئ التالية:

1. **الشفافية:** حيث أن جميع الحقوق والوجبات وكذلك الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع.
2. **الإنصاف:** توزيع الحقوق والوجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة.
3. **المسؤولية:** مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة.
4. **التبعية (المحاسبة):**كل طرف فاعل مسؤول أمام الأخر فيما يمارس من خلال المسؤولية المنوط به.

II. الإطار التطبيقي للدراسة:

منهج الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي عرف على أنه الأسلوب البحث يتناول أحداث وظواهر ممارسات موجودة ومتاحة للدراسة وقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها وأستطع الباحث أن يتفاعل معها ويصفها ويحللها. وقد قمنا بتحويل المادة الأولية التي تستلزم التحول إلى معلومات عبر برنامج الإحصائي(SPSS)

20 عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية التالية: معامل الارتباط سبيرمان، معامل ALPHA CRONBACH'S، اختبار للعينة الواحدة ONE SIMPLE T TEXT، معامل الارتباط بيرسون، اختبار T– TEXT .

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر والمكونة من أربعة مجمعات وفروعها وقد اعتمدنا أسلوب الحصر الشامل المجتمع الدراسة وهذا لجعل الدراسة أكثر قربا من الواقع لاعتبار أن الحوكمة الشركات تمس جميع الشركات محل الدراسة دون استثناء وقد قمنا بتوزيع 50 استمارة علي جميع الشركات محل الدراسة واعتمدنا على 35 استمارة لغاية التحليل الإحصائي وإبعاد 15 استمارة لعدم توفرها للشروط الضرورية للدراسة .

جدول رقم (1): الشركات عينة الدراسة المدرجة في بورصة الجزائر

	اسم الشركة	النشاط الاقتصادي
1	EGH EL AURASSI	الفندقي
2	SAIDAL	صناعة الأدوية
3	ALLIANACE ASSURANCES	تأمينات
4	NCA ROUIBA	مواد غذائية

المصدر :من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات بورصة الجزائر

أداة الدراسة :

قام الباحث بإعداد استبيان وفق سلم ليكارات الخماسي حيث تم تقسيمه إلى جزئيين

- ✓ **الجزء الأول** : يحتوي على البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة والمتمثلة في العمر، المؤهل العلمي التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة.
- ✓ **الجزء الثاني:** وقد اشتمل 3 محاور أساسية؛
- **المحور الأول:** مدى تطبيق مبادئ حوكمة(OECD) ويتكون من 7 فقرات.
- **المحور الثاني:** مدى تطبيق المبادئ ميثاق الحكم الراشد يتكون من 6 فقرات
- **المحور الثالث:**مشاكل تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر ويتكون من 6 فقرات .

صدق و ثباته الاستبيان:

يعتبر الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة لذلك تم تقنين الفقرات الأساسية للتأكد من صدق والثبات الفقرات كما يلي:

1. صدق تحكم الاستبيان:

بواسطة هذه الطريقة يمكن التأكد من صدق الاستبيان عن طريق توزيعه على بعض الأساتذة المحكمين في هذه الدراسة تم إعداد استبيان أولى حول الدراسة الميدانية وزعت عدة نسخ منه علي مجموعة من الأساتذة المحكمين، بعد استرجاع تلك النسخ الأولية والتعرف علي النقائص والأخطاء التي تضمنها، تمت إعادة تصحيح وإضافة تعديل على الاستبيان بحيث أصبح ملما بالموضوع وسلسل في النسخة النهائية.

2. الصدق البنائي لمحاور الاستبيان:

جدول رقم (2) يبين مدي ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والذي يبين أن محتوي كل محور من محاور الاستبيان له علاقة قوية لهذه الدالة عندي مستوى دلالة (0.05) ولحسابه قمنا باستخدام معامل الارتباط سبيرمان.

جدول رقم(2): نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

المحاور	عنوان	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
الأول	تطبق المؤسسات المدرجة في البورصة مبادئ حوكمة (OECD)	0.76	0.00
الثاني	تطبق المؤسسات المدرجة في البورصة ميثاق الحكم الراشد	0.67	0.00
الثالث	مشاكل تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر	0.88	0.00

من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(02) أن معاملات الارتباط لجميع محاور تتراوح من 0.678 إلى 0.885 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.05) ومستوى الدلالة لكل من المحاور اقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة اكبر من قيمة R الجد ولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 34 والتي تساوي 0.33 بالتالي تعتبر جميع محاور صادقة لما وضعت لقياسه.

3. اختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثابت الاستبيان انه يعطي نفس النتائج في حالة توزيعه أكثر من مرة تحث نفس الظروف والشروط هذا يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة، وقد تم التحقق من خلال معامل (ألفا كرونباخ). حيث قام الباحثان باستخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة حيث بلغت القيمة الكلية 93.5% وهي نسبة جيدة تصلح لإغراض البحث العلمي كونها أعلى من النسبة المقبولة والتي تبلغ 60% حيث جاءت اختبار كما يلي:

جدول رقم (3)نتائج اختبار ثبات لكل محاور الاستبيان

المحاور	العنوان	عدد الفقرات	معامل الفا
الأول	تطبق المؤسسات المدرجة في البورصة مبادئ حوكمة (OECD)	7	%96
الثانى	تطبق المؤسسات المدرجة في البورصة ميثاق الحكم الراشد	6	%86.6
الثالث	مشاكل تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر	6	%92.2
جميع المحاور		19	%95.3

من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

1) تحليل نتائج محاور الدراسة:

- **اختبار الفرضية الأولى: تطبق الشركات الجزائرية محل الدراسة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرات من فقرات المحور الأول الذي يقيس مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات محل الدراسة، حيث تم استخدام المتوسط والانحراف والوزن النسبي واختبار T للتعرف إلي ميل الفقرة نحو الايجابية أو السلبية التي يوافق أفراد العينة على محتواها، إذا كان المتوسط المحسوب من البيانات العينة أكبر من المتوسط المحايد (3 ومستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60% وتكون الفقرة مائلة نحو السلب بمعنى أن أفراد العينة لا يوافق محتواه إذا كان الوسط المحسوب من البيانات العينة أقل من الوسط المحايد

(3) ومستوى دلالة أكبر من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60% وتكون أراء العينة في الفقرة محايد إذا كان مستوى دلالة اكبر من 0.05.

الجدول رقم (4) تحليل نتائج فقرات المحور الأول حولي مدي تطبيق مبادئ حوكمة(OECD)

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	وجود إطار قانوني فعال لحماية حقوق المساهمين في أساليب تسجيل الملكية والحصول على حصص الأرباح	4.86	0.355	%97	80.9	0.00
2	وجود معاملة عادلة لجميع المساهمين .	4.86	0.355	%97	80.9	0.00
3	وجود اعتراف بجميع حقوق أصحاب المصالح يرسمها القانون.	4.86	0.355	%97	80.9	0.00
4	وجود إفصاح لكل الواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تواجه وتحكم الإدارة في أداء عملها.	4.57	0.739	%95	36.5	0.00
5	وجود مساءلة لمجلس الإدارة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح ومتابعة فاعلة للإدارة التنفيذية	4.57	0.739	%95	36.5	0.00
6	وجود مستوى عالي من الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب.	4.43	0.739	%88	35.5	0.00
7	وجود أساس لإطار فعال	4.86	0.355	%97	80.9	0.00

	لحوكمة الشركات من خلال عدم تعرض الشركة الملتزمة بالحوكمة لتعتر مالي مع ضمان بقائها واستمرارها.					

من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (4) يمكن ملاحظة أن الوزن النسبي لجميع الفقرات أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ايجابية الفقرات أي أن أفراد العينة يوافقون تماما الوسط الحسابي الذي يتراوح بين (4.86-4.43) في جميع الفقرات المحور الأول وبصفة عامة تطهر نتائج جميع الفقرات قيمة T تتراوح بين (80.93-35.45) وهي أكبر من قيمةT الجد والية التي تساوي 2.032 وهي ما يبين أن المؤسسات محل الدارسة تقوم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن (OECD) وذلك من خلال تطبيق 6 مبادئ الذي جاءت بها المنظمة في سنة 2004 .(قيمة T الجد والية عند دارجة حرية ن-1= 34 ومستوى دلالة 0.005 تساوى 2.032 حسب جدول توزيع ستودنت **وعليه قبول الفرضية القائلة، بأن الشركات محل الدراسة تقوم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي.**

- **اختبار الفرضية الثانية: تطبق الشركات الجزائرية محل الدراسة مبادئ حوكمة الشركات الموجودة في ميثاق الحكم الراشد.** للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الثاني الذي يقيس مدى تطبيق الشركات مبادئ ميثاق الحكم الراشد، حيث ثم استخدام المتوسط، الانحراف، الوزن النسبي، اختبار T .

جدول رقم(5) تحليل نتائج فقرات المحور الثاني حول مدى تطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	وجود ميثاق حكم راشد في مؤسستكم.	4.51	0.781	%90.2	34.19	0.00
2	يتم الاطلاع على ميثاق	4.51	0.781	%90.2	34.19	0.00

	الحكم الراشد بشكل دوري.					
3	يتم الإفصاح عن جميع الحقوق والوجبات والصلاحيات بشكل واضح للجميع.	4.51	0.781	%90.2	34.19	0.00
4	يتم توزيع الحقوق والوجبات بين أطراف الفاعلة بطريقة منصفة.	4.86	0.355	%97.2	80.93	0.00
5	يتم تحديد لكل فرد المسؤولية بشكل دقيق وليست مقسمة.	4.86	0.355	%97.2	80.93	0.00
6	يتم تحديد المسؤولية لكل طرف فاعل أمام الآخرين من خلال المهام المنوط إليه.	4.86	0.355	%97.2	80.93	0.00

من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

من خلال جدول رقم(5) يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات بلغ الوزن النسبي اكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.05 مما يدل علي ايجابية الفقرات أي أن أفراد العينة يوافقون تماما الوسط الحسابي الذي يتراوح بين (4.51-4.86) في جميع فقرات المحور الثاني وبصفة عامة تظهر نتائج جميع الفقرات المحور الثاني قيمة T تتراوح بين (34.192-80.936) والتي هي أكبر من قيمة T الجد ولية التي تساوي 2.032. وهو ما يبين أن الشركات محل الدراسة تقوم بتطبيق مبادئ الصادرة عن ميثاق الحكم الرشد في سنة 2009 وتعمل علي إرساء قواعد حوكمة الشركات بما يتماشي ما جاء في ميثاق الحكم الراشد. وعليه **قبول الفرضية القائلة بان الشركات محل الدراسة تقوم بتطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد.**

▪ **اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد مشاكل في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.**

ومن أجل التحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسط، الانحراف المعياري،ا لوزن النسبي، لكل فقرة من فقرات المحور الثالث الذي يقس عدم وجود مشاكل في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر .

جدول رقم (6):تحليل نتائج فقرات المحور الثالث حول عدم وجود مشاكل تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	وجود علاقة جيد بين المؤسسة والبنوك.	4.57	0.739	%91.4	36.5	0.00
2	وجود آليات جذب مستثمرين خارجين عن النواة الأولية.	4.14	1.141	%82.80	21.4	0.00
3	وجود علاقة تقه مع الإدارة الجبائية.	4.14	1.141	%82.80	24.4	0.00
4	وجود قواعد وقوانين توضح العلاقة بين المساهمين.	4.86	0.335	%97.2	80.9	0.00
5	وجود قواعد داخلية توضع العلاقة بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين.	4.86	0.355	%97.2	80.9	0.00
6	وجود نظام داخلي يوضح مسؤوليات داخل الفريق	4.86	0.355	%97.2	80.9	0.00

	التنفيذي.					

من إعداد الباحثان اعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال جدول رقم (6) يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات بلغ الوزن النسبي أكبر من 60% ومستوي الدلالة 0.05 مما يدل علي ايجابية الفقرات أي أن أفراد العينة يوافقون تماما على الوسط الحسابي الذي يتراوح بين (4.14-4.86) في جميع فقرات المحور الثالث وبصفة عامة تظهر نتائج جميع الفقرات المحور الثالث أن قيمة T تتراوح بين(21.47-80.96) و التي هي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.032، وعليه قبول الفرضية القائلة لا توجد مشاكل في تطبيق حوكمة الشركات للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

III. النتائج و التوصيات

النتائج:

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر فبعد الإطلاع على جميع الأدبيات العلمية والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة وإجراء الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إن مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر من خلال ميثاق الحكم الراشد قد ركز على أربعة مبادئ متمثلة في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية، والمحاسبة.
2. تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وميثاق الحكم الراشد يزيد من شفافية المعلومات المنشورة من قبل المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية ما يؤدي بدوره إلى رفع أداء هذه المؤسسات.
3. إن الالتزام بأدوات حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة كفاءة وأداء السوق المالي.
4. تطبق المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي.
5. وجود ميثاق حكم الراشد في المؤسسات محل الدراسة والعمل بقواعده وتطبيق مبادئه .
6. لا توجد مشاكل في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

التوصيات:

1. ضرورة إلزام جميع الشركات غير مدرجة في بورصة منها العامة والخاصة، الكبيرة، المتوسطة والصغيرة على تطبيق مبادئ حوكمة (OECD) وميثاق حكم الراشد.
2. ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق ميثاق الحكم الراشد بشكل اكبر مما هو مطبق.
3. ضرورة متابعة المستمرة لجميع المشاكل الذي يمكن أن تواجهها المؤسسات في تطبيق حوكمة الشركات.
4. ضرورة إنشاء تخصصات في الجامعة تهتم بحوكمة الشركات والعمل على تنظيرها

الهوامش و المراجع

[1] عوض بن سلامة الرحيلي، **لجنة المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية**، مجلة الملك عبد العزيز، 2008 المجلد22 العدد2.

[2] فذاق أمينة، **تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية علي جودة المراجعة الخارجية دراسة حالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2009/2008.

[3] قمان عمر، **مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية، دراسة ميدانية**، ماجستير في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2012.

[4] طارق عبد العال، **حوكمة الشركات–مفاهيم–مبادئ–تجارب–تطبيقات–الحوكمة في المصارف**،الإسكندرية، الدار الجامعية،2005.

[5] Pert wirtz, les meilleurs pratique de gouvernance d'entreprise, édition la découverte, Paris, France, p 09.

[6] G.Chareaux, la gouvernement des entreprises, Ed. Economica, Paris,1997, p52.

[7] محمد مصطفي سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري دراسة مقارنة**، الدار الجامعية،مصر،2006.

[8] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر**، الجزائر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009.

[9] إسماعيل بوغازي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية–دراسة ميدانية–** رسالة ماجستير، تخصص تدقيق ومحاسبة، المدرسة العليا للتجارة، 2013.